

## صراع المصالح يدفع فرنسا إلى إعادة اكتشاف أهمية جيبوتي

يدفع النفوذ المتزايد لقوى دولية وإقليمية في القرن الأفريقي فرنسا إلى إعادة اكتشاف أحد أهم البلدان في تلك المنطقة الاستراتيجية، ألا وهي جيبوتي، حيث تراهن باريس على انتعاج أسلوب جديد مع حكومة هذا البلد الصغير يقطع مع المفهوم الاستعماري التقليدي الذي يقوم على الحماية الرمزية، وتثبيت مصالحها على حساب اقتصاديات محلية هشّة.

ومن هذه القاعدة يمكن للمعسكرين الفرنسيين البالغ تعدادهم 1500 جندي استقبال ونشر قوات بسرعة في حال حدوث أزمة في المنطقة، باتجاه المحيط الهندي أو الشرق الأوسط، ويؤكد ستيفان دوبيون قائد القوات الفرنسية المتمركزة في جيبوتي أن "أهمية وجودنا تكمن في تقديم تقييم للوضع لسلاسلنا" في بلد محاط بدول مأزومة من اليمن إلى أفريقيا والصومال.

لكن المنافسة قاسية، وخلال السنوات العشرين الماضية عندما كانت العديد من القوات الفرنسية أقل بمقدار النصف، تمكنت قوى عظمى عديدة من التمرکز في جيبوتي وأمنت بذلك عائدات كبيرة للسلطات.

فمنذ العام 2002 تملك الولايات المتحدة قاعدتها الدائمة الوحيدة في أفريقيا التي تضم أربعة آلاف جندي هناك، تنطلق منها عمليات مكافحة الإرهاب ضد حركة الشباب الصومالية وتنظيم القاعدة في الجزيرة العربية.

كما تركز اليابان واليونان والإيطاليون بعد ذلك للمساعدة في مكافحة القرصنة في المنطقة، أما الصين، التي وصلت في العام 2017، فلديها الآن ميناء وقاعدة عسكرية قادران على تأمين مصالحها الاقتصادية الهائلة في قطاعات النقل والصناعة والطاقة وغيرها في المنطقة.



سونيا لوغوريليك  
ما يربط بين فرنسا وجيبوتي اليوم هو علاقة ود مضطربة

وروسيا كذلك ليست بعيدة عن فك هذا الصراع، ففي ديسمبر الماضي أبرمت اتفاقا مع السودان يسمح لها بإنشاء قاعدة بحرية يمكنها استقبال عدد يمكن أن يصل إلى 300 شخص.

وتؤكد سونيا لوغوريليك، الحاصلة على دكتوراه في العلوم السياسية ومؤلفة كتاب "جيبوتي: الدبلوماسية العملاقة لدولة صغيرة" أنه "مع المشروع الصيني لطرق الحرير الجديد أصبح الجميع يتنافسون اليوم أكثر من أي وقت مضى من أجل السيطرة على البحر الأحمر".

وأشارت إلى أن "أرض الصومال غير معترف بها بعد وإريتريا دولة استبدادية والسودان ليس سوى في طريقه إلى الانفتاح والوضع كارثي في اليمن ولم يتبق سوى جيبوتي".

وتلخص لوغوريليك الوضع بين البلدين بالقول إن ما يربط "بين فرنسا وجيبوتي علاقة ود مضطربة"، مشيرة إلى أنه "عندما وصل الصينيون سادت أجواء من الفرح" مع إطلاق أعمال للبنية التحتية الرئيسية مولتها بكين.

لكن يواجه الجيبوتيون اليوم صعوبة في سداد القروض المنوطة من الصين التي تملك الجزء الأكبر من ديونهم. وأوضحت لوغوريليك أنه "نتيجة لذلك تبقى فرنسا الشريك الذي كان دائما هنا (جيبوتي)".



سباق للفوز بنفوذ أكبر

جيبوتي/باريس - تشكل جيبوتي التي تعد جزيرة استقرار ثمينة في منطقة مضطربة نقطة دعم استراتيجية للفرنسيين الذين ينون الاحتفاظ بأكثر من 1500 جندي عسكري لهم في القرن الأفريقي، وذلك بعد إعادة التفاوض على اتفاقيات الدفاع مع هذه الدولة الصغيرة الواقعة في شرق أفريقيا.

وتراهن فرنسا، التي يستقبل رئيسها إيمانويل ماكرون نظيره الجيبوتي إسماعيل عمر جيله في قصر الإليزيه الجمعة بعدما قام بزيارة إلى جيبوتي في مارس 2019، بالدرجة الأولى على البحث عن شراكات تقوم على تبادل المصالح، مثل شراكات دول القرن الأفريقي مع دول منطقة الخليج، والتي أخذت زخما جديدا في السنوات القليلة الماضية.

وكان عمر جيله قد صرح لمجلة "جون أفريك" الفرنسية في نوفمبر الماضي قائلا "على باريس أن تدرك أن مصالح جيبوتي ليست جيواستراتيجية فقط بل جيواقتصادية أيضا".

وبعد حصول جيبوتي على الاستقلال في العام 1997 بقيت القوات الفرنسية فيها، لكن البلد الصغير بدأ خلال سنوات قليلة يستضيف قواعد عسكرية أجنبية أكثر من أي دولة أخرى، فقد أدى تزايد أعمال القرصنة والإرهاب في دول القرن الأفريقي إلى جذب جيوش أجنبية أخرى، حيث تحافظ القوات الأمريكية والإيطالية والصينية واليابانية على وجود دائم هناك.

ويدرك المسؤولون الجيبوتيون قيمة موقع بلدهم الاستراتيجي، فهو يقع في قلب أحد أبرز الممرات العالمية، إذ يستحوذ عبر قناة السويس والبحر الأحمر وصولا إلى المحيط الهندي عبر باب المندب على قرابة 10 في المئة من حركة النقل البحري في العالم سنويا، وبالتالي باتوا في كل مرة يحسنون شروط التفاوض مع القوى الكبرى لإعاش اقتصادهم.

وترتبط باريس بالاستعمارة الفرنسية السابقة باتفاقيات وقعت في 1977 و 2011، ولديها أسباب عديدة لرغبتها في الاحتفاظ بمكانتها في هذا البلد الذي يبلغ عدد سكانه مليون نسمة، في خضم سياق الدفاع على أفريقيا للحفاظ على نفوذها الاقتصادي والعسكري في هذه المنطقة الاستراتيجية.

ويبدو نشاط القوات الفرنسية في جيبوتي في أوجه في الوقت الحاضر، من تدريبات على القتال في الصحراء لعسكريين فرنسيين وجيبوتيين وأخرى للقوات الجوية على طائرتين من طراز ميراج من القاعدة الجوية وثالثة للقوات الخاصة على الوضع الهجومي.

وتستعد القاعدة البحرية أيضا لاستقبال حامله الطائرات شارل ديغول في مارس المقبل في توقف استراتيجي في طريقها إلى المحيط الهندي، وقال قائد القاعدة الجوية الفرنسية المتمركزة في جيبوتي الكولونيل أوليفيه سونيه "نتمتع هنا بحرية تحرك وتدريب لا مثيل لها" لقاء إيجار سنوي يبلغ أربعين مليون دولار والدفاع عن المجال الجوي الجيبوتي.

وتعد ذلك حذر من أن هذا النظام المقترح لن يكون "حصنا منيعا في وجه المال الفاسد، إذا لم تتوفر الإرادة السياسية للأحزاب". وأوضح أن شراء المرتبة الأولى قد يتحول إلى شراء الختم الرسمي للحزب لوضعه على قائمة من أجل شخص معين، وأن تصرف كل الأموال للعبئة من أجل مرشح معين دون سواه.

وثمة من يرى من المتابعين أن السلطة أثبتت أن لديها الإرادة لمحاربة المال الفاسد وتشكيل مجالس نيابية نظيفة، ولكن ستقع باقي المهمة على الأحزاب. ويرى مصطفى بلعربي، ناشط سياسي، أن إلغاء مقصد القائمة قد يُعوض بصراع أفقي بين المرشحين داخل الحزب الواحد، وأوضح أن قيادات الأحزاب "قد تُفسد جودة النص القانوني بإبعاد الأشخاص ذوي الشعبية والكفاءة من القائمة النهائية لتصمم على مقاس مرشحين معينين".

## الجزائر تحاول تكريس نزاهة الانتخابات بمحاربة المال السياسي الفاسد

مشروع قانون يلغي التصويت المغلق وتعويضه بنظام الاقتراع النسبي



### الهدف انتخابات دون فساد

يمنح الناخب حق التصويت لمن يراه مناسباً داخل القائمة الواحدة، هو "حتمية وليس خياراً"، من أجل التصدي للمال الفاسد في العمليات الانتخابية. ووضع تبون تعديل قانون الانتخابات كثنائي أولوياته السياسية بعد تعديل الدستور، بعد توليه الرئاسة في ديسمبر 2019 لإعادة تشكيل مجالس نيابية تتمتع بالشرعية المعنوية والقانونية، لتسند لها مناقشة وتبني الإصلاحات الاقتصادية والهيكلة المراد إنجازها ضمن مشروعه "الجزائر الجديدة".

### الإرادة الحزبية ضرورية

يعتبر مراقبون أن تحزب النشاط السياسي في الجزائر من مراحل عديدة لم تساهم كثيراً في نحت معالم نظام حزبي متماسك، ففترة السرية التي عاشتها الحركات الحزبية في الجزائر بين عامي 1962 و 1988 تظهر سر ضعفها واستفادتها النظام السياسي من ذلك الضعف، خاصة وأن هذه الأحزاب غير قادرة على التأثير في مخرجات النظام السياسي.

ولكن نذير عميرش، أستاذ القانون الدستوري، في جامعة قسنطينة، يعتقد أن النمط الانتخابي المقترح سيقتضي على "رؤوس القوائم"، وبالتالي يقضي مبدئياً على المال الفاسد، الذي يوظف عادة في شرائها.

وقال إن "النمط الانتخابي المعمول به في الوقت الحالي يجعل من فوز متصدر القائمة ووصيفه مضموناً بالنسبة للأحزاب الكبرى (أحزاب الموالاة) فالناس يصوتون على القائمة، وما تحصله من مقاعد يوزع على شاغليها بالترتيب"، مشيراً إلى أن التصويت على المرشحين، داخل القائمة الواحدة، سواء كانت حزبية أو مستقلة، يُبعد التهافت على شراء المرتبة داخل القوائم.

ومسح ذلك، حذر من أن هذا النظام المقترح لن يكون "حصنا منيعا في وجه المال الفاسد، إذا لم تتوفر الإرادة السياسية للأحزاب". وأوضح أن شراء المرتبة الأولى قد يتحول إلى شراء الختم الرسمي للحزب لوضعه على قائمة من أجل شخص معين، وأن تصرف كل الأموال للعبئة من أجل مرشح معين دون سواه.

وثمة من يرى من المتابعين أن السلطة أثبتت أن لديها الإرادة لمحاربة المال الفاسد وتشكيل مجالس نيابية نظيفة، ولكن ستقع باقي المهمة على الأحزاب. ويرى مصطفى بلعربي، ناشط سياسي، أن إلغاء مقصد القائمة قد يُعوض بصراع أفقي بين المرشحين داخل الحزب الواحد، وأوضح أن قيادات الأحزاب "قد تُفسد جودة النص القانوني بإبعاد الأشخاص ذوي الشعبية والكفاءة من القائمة النهائية لتصمم على مقاس مرشحين معينين".

الذي يتجاوز 100 مليون دينار (نحو 753 الف دولار)، و1.5 مليون دينار عن كل مرشح في الانتخابات التشريعية. وشدد الرئيس الجزائري، عبدالمجيد تبون، في مناسبات عديدة، على ضرورة فصل المال عن السياسة، وقال، في أحد حواراته لوسائل الإعلام المحلية، إن "فساد المراتب الأولى في القوائم الانتخابية أوجد مجالس منتخبة ضعيفة، وحال دون وصول الشباب المتخرج من الجامعات إلى هذه المجالس، لأنه لا يمتلك الأموال اللازمة".

وخلال عهد نظام عبدالعزيز بوتفليقة، كانت ثمة شواهد على شراء الأصوات. ففي 2017، تفجرت في الانتخابات البرلمانية قضية شراء المرتبة الأولى والثانية في القوائم الانتخابية للأحزاب الكبرى. وفي سبتمبر الماضي، عالج القضاء قضية تتعلق بشراء المرتبة في قوائم تلك الأحزاب، داخل حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم آنذاك.

وكتشف البرلمان المثير للجدل، بهاء الدين طليبة، أمام القاضي، أن قوائم الحزب بيعت بنحو سبعة ملايين دينار (545 ألف دولار) للمرشح الواحد. وقضت المحكمة بالسجن 8 سنوات بحق طليبة، بجانب أحكام أخرى متفاوتة بالسجن بحق أبناء الأمين العام الأسبق للحزب، جمال ولد عباس، لصلوهم في القضية نفسها.

وخلفت اعترافات طليبة أمام القضاء، سخطا شعبيا واسعاً على البرلمان الحالي، وألحقت أضرارا جسيمة بمصداقيته وأهليته للتشريع والمصادقة على القوانين.

ولكن أعضاء لجنة الخبراء، دافعوا خلال مؤتمر صحافي في أواخر الشهر الماضي، عن تبني نظام التصويت على القائمة المفتوحة. وقال نصر الدين بن طيفور، أحد أعضاء اللجنة، إن إلغاء مقصد القائمة الانتخابية جاء بعدما أثبتت التجارب منذ 1997 (أول انتخابات برلمانية)، فشل القوانين في منع تسلل المال الفاسد إلى المجالس النيابية. واعتبر بشير بلس شواوش، الذي كان أحد أعضاء لجنة الخبراء المكلفين بصياغة المقترحات الخاصة بمراجعة الدستور بأن اعتماد النمط الجديد، الذي

وجدت السلطات الجزائرية نفسها مضطرة للانحناء لضرورات الواقع في ظل ضغوط شديدة من عديد الأطراف، التي تطالب بضرورة تعديل التشريعات على نحو يضمن أكثر شفافية في ما يخص تمويل حملات الأحزاب من أجل إنقاذ الاستحقاقات الانتخابية القادمة من تدخل المال الفاسد، حيث يرى شق من المتابعين أن تنفيذه يتوقف على التزام كل الفاعلين في المشهد السياسي به وخاصة من طرف أعلى هرم السلطة.

الفساد، يقوم على إلغاء التصويت المغلق على القائمة الانتخابية، وتعويضه بنظام الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة. ومن شأن ذلك النظام أن يسقط القيمة السياسية لـ"متصدر القائمة"، الذي كانت تُصرف لنيله داخل الأحزاب الكبيرة أموالا معتبرة، لضمان فوز المتصدر، وربما من يليه بالقائمة في الانتخابات. ولا توجد تواريخ معلنة لانتخابات البرلمان والمجالس المحلية، لكن ثمة توقعات بإجرائها بين مايو ويونيو المقبلين، بعد تعديل قانون الانتخاب وانقضاء شهر رمضان.

ولا يمكن للناخبين في الوقت الحالي التصويت لمرشحين منفردين داخل القائمة، بل يصوتون لقائمة مغلقة، على أن يتم توزيع ما تحصل عليه من مقاعد بالترتيب بداية من صدارة القائمة، أي كلما تقدم ترتيب المرشح في القائمة، زادت حظوظه في الفوز.

وقبل أيام، وزعت الرئاسة الجزائرية مسودة القانون المعدل على الأحزاب السياسية لتقديم ردودها إلى لجنة الخبراء، بقيادة أحمد لعرايعة. وتقول السلطات إنها تحاول وقف وصول "المال الفاسد" إلى المجالس المنتخبة، من خلال تمكين الناخبين من اختيار مرشح أو مرشحين ضمن القائمة الواحدة، عبر التأشير على الأسماء، بدلا عن التصويت على القائمة ككل.

وحددت المسودة سقف نفقات المرشح للاستحقاقات الانتخابية، الرئاسية، بحيث

الجزائر - تؤلف الأنظمة السياسية في العادة الانتخابات لخلق توازنات جديدة أو الحفاظ على التوازنات القديمة، وهو ما حصل في الجزائر طيلة العقدين الماضيين، اللذين تولي فيهما الرئيس الأسبق عبدالعزيز بوتفليقة السلطة قبل أن يطيح به حراك شعبي انتفض على الطبقة الحاكمة وأسقطها.



بشير بلس شواوش  
لن يتم شراء أي ناخب إذا ترك أمر اختيار المرشح مفتوحا



نذير عميرش  
النمط الانتخابي المقترح سيقتضي بلا شك على رؤوس القوائم

وتجلت سيطرة النظام السابق على مفاصل الدولة من خلال المصادقة على قوانين في استحقاقات انتخابية متتالية على الرغم من رفضه بشدة من أحزاب المعارضة، حيث قام المنتزع الجزائري بمعيرة السلطات المركزية بالتصديق أكثر ما يمكن في النظام الانتخابي للاستحقاقات التي جرت في العام 2016، ما طرح حينها الشكوك بشأن مصداقيتها. ورغم أن تلك المسألة كانت مثار امتعاض من المعارضة، إلا أنه لم يكن أحد ليتجرأ على طرح مسألة تمويل الحملات الانتخابية وتوظيفها لكسب الأصوات، لكن يبدو أن السلطات الجديدة في عهد عبدالمجيد تبون فتحت هذا الملف لأنها ترى أنه من الضروري القطع مع الماضي والاستجابة لمطالب الجزائريين بتحقيق المساواة والحريّة في التصويت دون التأثر بأي طرف.

### فصل المال عن السياسة

يثير اتجاه الجزائر نحو اعتماد نظام انتخابي جديد بداية من الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، والذي تأمل من خلاله في قطع الطريق أمام المال الفاسد وشراء الذمم، الكثير من النقاشات والجدل، كون النظام، الذي اقترحه لجنة الخبراء المكلفة بتعديل قانون 2016، والتي تضم مجلس الدولة والمحكمة العليا ومجلس المحاسبة والهيئة العليا لمحاربة

